

**الأحكام النحوية لنونى المثنى وجمع المذكر السالم**

**ومقارنتها بأحكام التنوين "جمعا ودراسة"<sup>(١)</sup>**

**إعداد**

**د. عبدالله بن مبارك أبودجين**

**الأستاذ المساعد فى قسم النحو والصرف**

**وفقه اللغة فى كلية اللغة العربية**

**جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**

---

(١) تقدم به للمجلة فى تاريخ ٢٧/٥/١٤٣٧هـ، وقبل للنشر فى تاريخ ١٥/٨/١٤٣٧هـ.



## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الهادي الأمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين، أما بعد:

فلقد بنى النحو العربي على أصول متعددة من أشهرها السماع والقياس والإجماع. وقد عني النحويون بالقياس كثيرا، وأولوه أهمية قصوى لكونه سببا في بسط القواعد النحوية والبناء عليها؛ فكل ما كان فاعلا فهو مرفوع، وكل ما كان مفعولا به فهو منصوب، وهكذا، حتى أصبح النحو العربي متراسا للبيان، واضح البيان.

ويعد أسلوب المقارنة والتشبيه والتقريب بين القضايا النحوية المختلفة من الوسائل المعينة على فهم القياس النحوي وسبر أغواره، واختبار دقته. كما أن هذا الأسلوب معين أيضا في إيضاح القواعد النحوية وشرحها وتسهيلها للدراسين، وإعانتهم على إعمال الفكر في دقائق هذا العلم وأسراره.

وقد بدأت فكرة العمل في هذا البحث من محاولتي جمع أحكام نوني المثني وجمع المذكر السالم؛ ذلك أنني وجدت عناية من النحويين وغيرهم كعلماء التجويد واهتماما بجمع أحكام التنوين وذلك ضمن الحديث عن الإدغام والإظهار والإخفاء في قراءة القرآن الكريم. إلا أن وجود تشابه كبير وارتباط وثيق بين التنوين

ونون المثنى ونون جمع المذكر السالم هو الذي دفعني إلى البحث في هذا الموضوع وبخاصة مع انصراف الباحثين عنه، فبدت لي أحكام هاتين النونين منشورة في مواضع مختلفة، تحتاج إلى جمع شتاتها ودراستها، وذلك لتعدد الآراء والخلاف بين النحويين في هاتين النونين.

وقد اتضح لي في أثناء جمعي مادة أحكام نوني المثنى وجمع المذكر السالم أن التتوين يدور معهما أينما وجدا، إما بتصريح من أحد النحويين أو بعد تأمل الحكم النحوي، ولذلك قارنت بين أحكام هذه النونات الثلاث، وذلك للوصول إلى دراسة وافية حول هذا الموضوع تستقصي جوانب الشبه والاختلاف بين التتوين ونوني المثنى وجمع المذكر السالم.

وتتبع أهمية هذا البحث أيضا من كثرة المسائل النحوية المتصلة بالتتوين والمثنى والجمع، وارتباطها الوثيق بأبواب نحوية مهمة ومنها الحذف والتعويض والإفراد والتثنية والجمع، والعلامة الإعرابية الأصلية والفرعية، وغير ذلك من الأبواب النحوية التي تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة.

وقد قسمت هذا البحث إلى أربعة مباحث، تطرقت فيها إلى سبب الإتيان بهاتين النونين، واختلاف النحويين في سبب الإتيان بهما، ما بين القول بالتعويض من حركة المفرد، أو من تتوين المفرد، أو من الحركة والتتوين معا، أو من الحركة والتتوين فيما

وجدا فيه، أو من تنوينين، أو لدفع توهم الإضافة أو الإفراد، وغير ذلك من الأقوال، كما تناولت الخلاف النحوي في حركة هاتين النونين، فالمشهور فيهما كسر نون المثني وفتح نون الجمع، وبينت سبب اختيار الكسر والفتح لهما، وتطرقت إلى ما ورد فيهما من حركات أخرى، وتناولت أيضا حذف هاتين النونين، فذكرت الأسباب الداعية إلى ذلك وهي: الإضافة، وشبه الإضافة، والحذف لتقدير الإضافة، والحذف للضرورة، والحذف في السعة، وختمت الدراسة بعقد مقارنة بين أحكام نوني المثني والجمع وأحكام التنوين في سبب الإتيان بهن، وحركتهن، وحذفهن، وذلك محاولة مني للحصول على أوجه الشبه والاختلاف بين نوني المثني والجمع والتنوين.



## التمهيد

يتناول هذا البحث بعضاً من أحكام نون المثى ونون جمع المذكر السالم وعلاقتها بالتتوين من حيث المشابهة والمخالفة، وأرى لزاماً عليّ قبل البدء في هذه الأحكام الحديث عن عدد من المصطلحات النحوية التي ستدور في هذا البحث، وهي: المفرد، والمثى، وجمع المذكر السالم، والتتوين، والحركة أو العلامة الإعرابية، والتعريف بهذه المصطلحات وتحديد مدلولاتها في اصطلاح معظم النحويين، وذلك لتحديد المفهوم المراد منها في هذا البحث.

## تعريف المفرد

المفرد في اللغة اسم مفعول من أفرده إذا عزله وجعله واحداً<sup>(١)</sup>. وقد استعمل النحويون لفظ المفرد في ثلاثة مواضع مختلفة هي: **أولاً:** المفرد في مقابل المثى والجمع، وهو ما نريده في دراستنا هذه.

**ثانياً:** المفرد في مقابل المركب بأنواعه المختلفة سواء كان مزجياً أو إضافياً أو إسنادياً. قال الزمخشري: ((العلم مفرد

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة (فرد)، ولسان العرب لابن منظور، مادة (فرد).

ومركب... فالمفرد نحو زيد وعمرو، والمركب إما جملة نحو: برق  
نحره، وإما...))<sup>(١)</sup>.

**ثالثاً:** المفرد في مقابل الجملة وشبه الجملة. قال ابن جني: ((خبر  
المبتدأ على ضربين... مفرد وجملة))<sup>(٢)</sup>.

**رابعاً:** المفرد في مقابل المضاف والشبيه بالمضاف في باب المنادى  
ولا النافية للجنس.

قال ابن أبي الربيع الإشبيلي موضحاً ذلك: ((ومتى أطلقوا المفرد  
في باب المبتدأ فإنما يريدون به ما ليس بجملة، ومتى أطلقوا المفرد  
في باب النداء فإنما يريدون به ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف،  
ومتى أطلقوا المفرد في باب الإعراب فإنما يريدون ما ليس بتثنية ولا  
جمع))<sup>(٣)</sup>.

ولم يذكر النحويون الأوائل تعريفاً للمفرد، ويبدو أن ذلك يعود  
إلى كونه الأصل في الكلام. قال سيبويه: ((اعلم أن الواحد أشد  
تمكناً من الجميع، لأن الواحد الأول))<sup>(٤)</sup>.

(١) المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص ٧٠٦. وانظر زيادة في التوضيح: المقتصد في

شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، ١٠٣٥/٢.

(٢) اللمع في العربية، ابن جني، ص ٢٦.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق الدكتور عياد

الثبتي ٥٣٥/١، ٥٣٦.

(٤) الكتاب ٢٢/١.



وقد عرف الشلوبين المفرد بأنه اللفظ ((الدال على معنى، بشرط ألا يكون جزء من أجزاء ذلك اللفظ يدل على جزء من أجزاء ذلك المعنى))<sup>(١)</sup>. ووافق الرضي في ذلك فقال: ((المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه))<sup>(٢)</sup>. قال ابن هشام موضحاً ذلك التعريف: ((وذلك نحو زيد، فإن أجزاءه وهي الزاي والياء والدال إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه، بخلاف نحو: غلام زيد، فإن كلا من جزئيه وهما الغلام وزيد دال على جزء معناه فهذا يسمى مركباً لا مفرداً))<sup>(٣)</sup>.

### تعريف المثني

المثني في اللغة اسم مفعول من الفعل (ثَنَى، يُثَنِّي)، ومصدره (تثنية). ورد في اللسان: إذا فعل الرجل أمراً ثم ضم إليه أمراً آخر قيل ثَنَى بالأمر الثاني يُثَنِّي تَثْنِيَةً<sup>(٤)</sup>.

وفي الاصطلاح النحوي عرف ابن مالك التثنية بأنها: ((جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالباً وفي المعنى على

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير، الشلوبين، تحقيق الدكتور تركي العتيبي ١٩٧/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية، تحقيق الدكتور يوسف حسن عمر ٢٢/١.

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق محيي الدين عبدالحميد، ص ١١. وللاستزادة في هذا الموضوع انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٩/١، وشرح قطر الندى لابن هشام،

ص ١١، والهمع ٤/١.

(٤) اللسان، مادة (ثنى).

رأيي))<sup>(١)</sup>. ويريد بكلمة القابل، أي القابل للثنية. وعرف الرضي المثني بأنه: ((كل اسم له مفرد ثم ألحقَ بآخره ألف ونون لأو ياء ونوناً ليبدل على أن معه مثله من جنسه))<sup>(٢)</sup>. وعرفه ابن الناظم بأنه: ((الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره، صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه، نحو زيدان، فإنه يصح فيهما التجريد والعطف نحو: زيد وزيد))<sup>(٣)</sup>. وعرفه ابن هشام بأنه: ((ما وضع لاثنين وأغنى المتعاطفين))<sup>(٤)</sup>، أو بأنه: ((ما دل على اثنين بزيادة صالحة للتجريد))<sup>(٥)</sup>. وعرفه الأشموني بأنه: ((اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف))<sup>(٦)</sup>.

### تعريف جمع المذكر السالم

الجمع في اللغة هو الضم، قال ابن فارس: ((الجيم والميم والعين أصل واحد يدل على تضام الشيء))<sup>(٧)</sup>، وورد في اللسان: ((جمع الشيء عن تفرقه يجمعه جمعا))<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، ص ١٢.  
 (٢) شرح الكافية ٨٣/١.  
 (٣) شرح ابن الناظم على الألفية، ص ١٢، ١٣.  
 (٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق الشيخ محيي الدين عبدالحميد ٣٦/١.  
 (٥) شرح اللوحة البدرية، لابن هشام، تحقيق هادي نهر ٢٦٦/١.  
 (٦) شرح الأشموني على الألفية ٣٢/١.  
 (٧) معجم مقاييس اللغة، مادة: (جمع).  
 (٨) لسان العرب، مادة: (جمع).

أما مصطلح جمع المذكر السالم فإن المطلع على الكتب النحوية يدرك تطور هذا المصطلح وتعدد واختلاف استعماله؛ فقد أطلق عليه النحويون أسماء عدة، منها: الجمع على حد المثى أو التشبية<sup>(١)</sup>، والجمع على هجاءين<sup>(٢)</sup>، والجمع الصحيح<sup>(٣)</sup>، وجمع السلامة<sup>(٤)</sup>، والجمع السالم<sup>(٥)</sup>، وجمع التصحيح<sup>(٦)</sup>، وجمع الصحة<sup>(٧)</sup>، حتى استقر على مصطلح جمع المذكر السالم<sup>(٨)</sup>.

وقد عرف ابن السراج جمع المذكر السالم بأنه: ((هو الذي يسلم فيه بناء الواحد وتزيد عليه واوا ونونا، أو ياء ونونا، نحو:

(١) عبره المبرد في المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ٥/١، ٦، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/٥.

(٢) عبره الحريري في شرح متن ملحّة الإعراب، ص ١٧.

(٣) عبره المبرد في المقتضب ٥/١، والحريري في شرح متن ملحّة الإعراب، تحقيق بركات يوسف هبود، ص ١٦.

(٤) عبره ابن السراج في الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي ٤٨/١، والزجاجي في الإيضاح في علل النحو، ص ١٢٥.

(٥) عبره السيرافي في شرحه كتاب سيبويه، انظر: حاشية الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون ٢٤٤/٢.

(٦) عبره ابن جني في اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، ص ٢٠.

(٧) عبره ابن الخشاب في المرتجل، تحقيق علي حيدر، ص ٦١.

(٨) عبره كثيرون منهم: الشلوبيني في التوطئة، تحقيق يوسف المطوع، ص ١٢٦، وابن الحاجب، انظر: شرح الرضي للكافية، ٧٤/١.

مسلمون، ومسلمين))<sup>(١)</sup>. وعرفه الفارسي بأنه: ((الجمع الذي يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم في التثنية، ولا يغير نظمه عما كان عليه في الإفراد، وتلحقه في الرفع واو مضموم ما قبلها، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها، وتلحق بعد الواو والياء نون مفتوحة))<sup>(٢)</sup>. وعرفه ابن بابشاذ بأنه: ((كل جمع لمذكر علم يعقل، أو لصفات من يعقل مثل: الزيد والمسلمين))<sup>(٣)</sup>، وعرفه ابن هشام بأنه: ((ضم اسم إلى اسم من غير عطف أو توكيد ولم يتغير فيه بناء مفردة، مثل: زيدون، مسلمون، ويرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها))<sup>(٤)</sup>.

### تعريف التنوين

التنوين في اللغة مصدر من الفعل (نَوَّنَ) الكلمة إذا أدخل عليها نونا، قال ابن يعيش: ((ثم نُقِلَ - مصطلح التنوين - إلى النون المدخلة مطلقاً، ثم غلب لدى النحاة في النون المخصوصة التي تلحق آخر الأسماء حتى صار اسماً لها))<sup>(٥)</sup>.

وقد عرف ابن السراج التنوين بأنه: ((نون صحيحة ساكنة، وإنما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها (تنوينا) ليفرقوا بينها

(١) الأصول ٤٨/١.

(٢) الإيضاح العضدي ٢١/١.

(٣) شرح المقدمة المحسبة ١٣٣/١.

(٤) أوضح المسالك ٤٨/١.

(٥) شرح المفصل ٢٩/٩.

وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التشبية والجمع، وبينها وبين النون الأولى في (ضَيْفَنٍ) للطفيلي، وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلاً... والنون الأولى في (رَعَشِنٍ) للمرتعش، لتحركهما وصلًا<sup>(١)</sup>. وعرفه ابن الخشاب بأنه: ((نون ساكنة تلحق آخر الاسم المتمكن علامةً لخفته))<sup>(٢)</sup>. كما عرفه بأنه: ((غُنَّةٌ تلحق آخر الاسم تثبت وصلًا في اللفظ وتحذف في الخط))<sup>(٣)</sup>. وعرفه الشلوبيني بأنه: ((نون ساكنة وضعاً، زائدة، تلحق الاسم بعد كماله، تفصله عما بعده))<sup>(٤)</sup>. وعرفه ابن الحاجب بأنه: ((نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل))<sup>(٥)</sup>. وعرفه ابن مالك بأنه: ((نون ساكنة تُزاد آخر الاسم))<sup>(٦)</sup>. وعرفه ابن هشام بأنه: ((نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً وتسقط خطأ لغير توكيد))<sup>(٧)</sup>. وعرفه السيوطي بأنه: ((نون تثبت لفظاً لا خطأ)). وقال: ((هذا أحسن حدوده وأخصرها وأوجزها؛ إذ سائر النونات المزيدة الساكنة أو غيرها تثبت خطأ))<sup>(٨)</sup>.

(١) الأصول في النحو ٤٧/١.

(٢) المرتجل، ص ٩.

(٣) المرتجل، ص ١٢.

(٤) التوطئة، ص ١١٧.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤٨٢/٤.

(٦) التسهيل، ص ٢١٧.

(٧) أوضح المسالك ١٣/١.

(٨) الهمع ٤٠٥/٤.

## تعريف العلامة الإعرابية

العلامة في اللغة هي: ((السمة، والفصل يكون بين الأرضين، وما ينصب في الفلوات تهتدي به الضالّة))<sup>(١)</sup>.  
 وفي الاصطلاح النحوي عرف ابن جنى الإعراب بأنه: ((الإبانة عن المعاني بالألفاظ))<sup>(٢)</sup>. وعرفه ابن هشام بأنه: ((أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة؛ فالظاهر كالذي في آخر (زيد) في قولك: جاء زيدٌ، ورأيت زيدا، ومررت بزيدٍ، والمقدر كالذي في آخر (الفتى) في قولك: جاء الفتى، ورأيت الفتى، مررت بالفتى، فإنك تقدر الضمة في الأول، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث، لتعذر الحركة فيها، وذلك المقدر هو الإعراب))<sup>(٣)</sup>. وعرفه السيوطي بأنه: ((أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب وهو الآخر، والمراد بالأثر: الحركة والحرف والسكون والحذف، وبالمقدر ما كان في المقصور ونحوه))<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) اللسان، مادة: (علم).

(٢) الخصائص ٥٤/١.

(٣) شرح قطر الندى، ص ٤٥.

(٤) الهمع ٤١/١. وللإستزادة في هذا الموضوع انظر: مغني اللبيب ٣٤٠/٢، وأوضح المسالك

### المبحث الأول: سبب الإتيان بنوني التثنية والجمع

من القضايا المهمة التي تطرق إليها النحويون في أثناء حديثهم عن المثني وجمع المذكر السالم سبب الإتيان بهاتين النونين، وهل لهما علاقة بالتثنية أو الحركة اللتين كانتا في مفرديهما وحذفت عند تثنية الكلمة وجمعها جمع مذكر سالما، أو أتت بهما لأسباب أخرى غير ذلك.

وبعد استقراء الأقوال والآراء النحوية في سبب الإتيان بنوني التثنية والجمع اتضح لي أنها تدور حول التعويض من محذوف أو دفع توهم أفراد أو إضافة، وبيان ذلك فيما يأتي:

#### أولاً: التعويض

يعد التعويض قاعدة نحوية مهمة كالحذف والذكر والإبدال والقلب ونحوها. وللتعويض أنواع مختلفة؛ فهناك التعويض اللفظي، والتعويض المعنوي، والتعويض الإعرابي، كما أن المعوّض قد يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، وقد يكون التعويض واجباً أو جائزاً<sup>(١)</sup>.

(١) انظر في هذا الموضوع: ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل، عبدالفتاح أحمد الحموز، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م. التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية، عبدالرحمن محمد إسماعيل، (١) الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. التعويض في النحو، د. محمد سامي أحمد، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (١/٢١).

وإذا تأملنا الفرق بين الاسم المفرد من جهة والمثني وجمع المذكر السالم من جهة أخرى نلاحظ أن المثني وجمع المذكر السالم قد اختلفا عن مفردهما بحذف الحركة والتنوين الموجودين في المفرد، وسبب حذف الحركة هو تغير العلامة الإعرابية التي كانت حركة في المفرد وأصبحت حرفا في المثني وجمع المذكر السالم، على خلاف بين النحويين في ذلك<sup>(١)</sup>، أما التنوين فقد حذف أيضا عند التنثية والجمع، وسبب حذفه قد يكون مرتبطا بتغير الحركة الإعرابية في المفرد، أو بأسباب أخرى سيأتي بيانها.

وبناء على ما سبق فإن القول بأن نوني المثني وجمع المذكر السالم عوض قد اختلف فيه النحويون، فذهب جملة منهم إلى أن هاتين النونين عوض من الحركة فقط، وذهب آخرون إلى أنهما عوض من الحركة والتنوين معا، وفصل عدد منهم القول في ذلك على النحو الآتي:

### ١. التعويض من حركة المفرد

نسب أبو حيان<sup>(٢)</sup> إلى الزجاج القول بأن هاتين النونين الواقعتين في المثني وجمع المذكر السالم عوض من حركة المفرد، بناء على رأيه أن الحروف إعراب. ونظرا لأن ابن مالك يرى أن هاتين النونين

(١) انظر علل التنثية لابن جني، تحقيق الدكتور صبح التميمي، مراجعة الدكتور

رمضان عبدالنواب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص ٨٠ - ٨٤.

(٢) انظر: الهمع ١/١٦٣.



لدفع التوهم فقد رد هذا القول بأن الحروف نائبة عن الحركات فلا حاجة إلى التعويض.

وقد نقل الرضي هذا القول دون نسبة، قال: ((وقيل هو - أي النون - بدل من الحركة وحدها))<sup>(١)</sup>، ولكنه ضعفه بدليل حذف هاتين النونين في الإضافة مع أن الحركة المعوض عنها لا تحذف في المفرد.

ويمكن أن يرد هذا القول بأن الحركة الإعرابية في المفرد عوضت عنها الألف والياء في المثى والواو والياء في جمع المذكر السالم.

## ٢. التعويض من تنوين المفرد

ذهب ابن كيسان إلى أن هذه النون عوض من تنوين المفرد، فقال: ((والنون في الاثنين والجمع الذي على هجاءين عوض من التنوين في الواحد، ولا يسقط إلا في الإضافة))<sup>(٢)</sup>.

قال السيوطي: ((ووجهه بأن الحركة عوض منها الحرف، ولم يعوض من التنوين شيء، فكانت النون عوضا عنه، ولذلك حذفت في الإضافة كما يحذف التنوين))<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الرضي على الكافية ١/٨٨.

(٢) انظر كتاب: ابن كيسان النحوي، لمحمد بن حمود الدعجاني، جامعة الملك عبدالعزيز ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، ص ٢٧٢.

(٣) الهمع ١/١٦٣.

وقد أخذ على هذا القول مأخذ كثيرة فصلها السيوطي بقوله: (ورد بثبوتها مع الألف واللام، وفيما لا تنوين فيه نحو: يا زيدان، ولا رجلين فيها، وغير المنصرف إذا ثني، وبأن التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على أصالته وبين المشابه للفعل، ولا حاجة إليه هنا، لأن التشبية والجمع إبعاد عن الفعل، فلم يحتج إلى فارق، وإنما حذفت في الإضافة لأنها زيادة في المضاف، فكرهوا الجمع بين زيادتين في آخر الاسم)<sup>(١)</sup>.

وسأوضح فيما سيأتي المآخذ التي ذكرها بعض النحويين المعترضين على القول بأن نوني المثني والجمع عوض من التنوين، وهي:

- التنوين لا يثبت مع (أل) التعريف، ونونا المثني والجمع تثبتان مع (أل) التعريف، ويمكن الإجابة عن هذا الاعتراض بأن نوني المثني والجمع لا تدلان على التذكير الذي يدل عليه التنوين ولذلك بقيتا مع (أل) التعريف. قال سيبويه: ((النون لا تعاقب الألف واللام، لأنه لا يكون واحدا معروفا ثم يثنى، فالتنوين قبل الألف واللام، لأن المعرفة بعد النكرة))<sup>(٢)</sup>.

- تثبت هاتان النونان مع الأسماء التي لا تنوين فيها كالمنادى المثني إذا كان مفردا عن الإضافة معرفة، واسم لا النافية للجنس،

(١) الهمع ١/١٦٣.

(٢) الكتاب ١/١٨٤.

والأسماء الممنوعة من الصرف، وهذا دليل على أن هاتين النونين ليستا عوضا عن التتوين لأن التتوين لا يثبت هنا، ويمكن الإجابة عن هذا الاعتراض بأن نوني المثى والجمع لا تتفق مع التتوين في هذا الموضع خاصة.

- التتوين يدخل الأسماء ليفرق بين ما بقي منها على أصالته وما دخله شبه الفعل، والتثنية والجمع أزالا أي شبه للاسم بالفعل فلا حاجة للنونين فيهما إن كانتا عوضا عن التتوين، ويمكن الإجابة عن ذلك بأن هذا خاص بحالات محددة.

- أما قول المؤيدين بأن النونين عوض من التتوين في المفرد بدليل حذفهما في الإضافة كما يحذف التتوين، فأجاب عنه المعارضون بأن حذفهما في الإضافة لأنهم كرهوا الجمع بين زيادتين في المضاف، وهما النونان والمضاف إليه فحذفوا النونين لأجل ذلك وليس لشبههما بالتتوين الذي يحذف عند الإضافة، ولا شك أن هذا الرد فيه إيغال في التكلف يضعفه.

ودافع الصبان عن ثبوت هاتين النونين مع (أل) التعريف بقوله: ((والصحيح الذي اختاره المحقق والرضي وغيره أن النون عوض عن التتوين في المفرد فقط، لقيام الحروف مقام حركات الإعراب على الراجح، ولأن سيبويه يقول: إن إعراب المثى والمجموع بحركات مقدره، والمقدر كالثابت، فلا يصح التعويض عنها، إلا أن يقال المراد إنها عوض عن ظهور الحركات، فإن قلت إذا كانت النون

عوضا عن التنوين فقط فلم تثبت مع (أل) مع أن المعوض عنه لا يثبت مع (أل)؟ قلت: قال الرضي إنما سقط التنوين مع لام التعريف لأنه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير، وفي ذلك قبح لا يخفى، والنون لا تكون للتنكير أصلا، فلذلك ثبتت معها<sup>(١)</sup>.

### ٣. التعويض من الحركة والتنوين معا

يرى سيبويه أن هاتين النونين أتى بهما عوضا عن الحركة والتنوين. قال: ((وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين))<sup>(٢)</sup>.

ونقل السيوطي<sup>(٣)</sup> أن ابن ولاد، وأبا علي، وابن طاهر، والجزولي ذهبوا إلى أن هاتين النونين عوض من الحركة والتنوين معا، ورد هذا القول بالردود السابقة، وبثبوتهما في الوقف، والحركة والتنوين لا تثبتان في الوقف.

ودافع الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي عن هذا الرأي بقوله: ((ألحقوا نونا متحركة عوضا من الحركة والتنوين الذي كان يستحقه الاسم المفرد. فإن قيل: فإنهم يقولون في تشية ما لا ينصرف: أحمدان، وأسودان، وزينبان، ولا تنوين في ذلك، ويقولون في هذا:

(١) شرح الأشموني ٩١/١.

(٢) الكتاب ٣/١.

(٣) الهمع ١٦٣/١.

هذان، وهذا اسم مبني لا تتوين فيه، فكيف تثبت النون فيه في التشية وليست عوضا من تتوين الاسم؟ قيل له: أما ما لا ينصرف فإنه بالتشية زال عنه شبه الأفعال فصار منصرفا فدخلته النون. وأما المبهمات ففيها أجوبة: منها أن هذه المبنيات المبهمات لما كانت جارية مجرى المعربات في التشية أجريت مجراها في إلحاق التتوين لئلا يختلف حكم التشية، ومنها أن هذا ليس بتشية على الحقيقة، ولكنهم جعلوها علما للتشية، كما جعلوا للواحد علما وللجمع علما، والدليل على ذلك أن الاسم العلم إذا ثني وجمع تتكرر ودخلته الألف واللام، وهذه الأسماء لا تتكرر ولا تدخلها ألف ولام، فعلم أنها ليست تشية صحيحة. فإن قيل: فلم تثبت النون مع الألف واللام ولا تتوين في ذلك؟ قيل له: إن النون دخلت قبل دخول الألف واللام، ثم دخلت الألف واللام للتعريف فلم تزل النون كما أزال التتوين لأن التتوين ساكن يسقط في الوقف، والنون متحركة ثابتة في الوقف، فلم تقو الألف واللام على إسقاطها فثبتت<sup>(١)</sup>.

قال ابن يعيش: ((أما كونها عوضا من الحركة والتتوين ففي كل موضع لا يكون الاسم المتمكن فيه مضافا ولا معرفا بالألف واللام نحو رجلان وغلaman، ألا ترى أنك إذا أفردت الواحد على هذا الحد وجدت فيه الحركة والتتوين جميعا، نحو رجل وغلam، فالنون عوض عما يجب في رجلان التي هي حرف الإعراب بمنزلة

(١) البيان في شرح اللمع، ص ٧٣ - ٧٥. وفيه: ((نونا ساكنة))، وهو خطأ.

لام رجل. فأما الحال التي تكون فيها نون التشبية عوضا من الحركة وحدها فمع لام التعريف نحو الرجلان والغلامان. ألا ترى أنك لو أفردت هذا الاسم لم تجد فيه إلا الحركة وحدها نحو قولك الرجل والغلام، والحال التي تكون فيها النون عوضا من التنوين وحده فهو إذا كان مضافا نحو غلاما زيد وفرسا خالد، ألا تراك تحذفها كما تحذف التنوين للإضافة، والصحيح المذهب الأول، وقد تقدمت الدلالة على صحته<sup>(١)</sup>.

وقال الأشموني: ((قيل لحقت النون المثني والمجموع عوضا عما فاتهما من الإعراب بالحركات، ومن دخول التنوين، وحذفت مع الإضافة نظرا إلى التعويض بها عن التنوين، ولم تحذف مع الألف واللام وإن كان التنوين يحذف معهما نظرا إلى التعويض))<sup>(٢)</sup>.

**٤. التعويض من الحركة والتنوين فيما وجدا في مفرده، ومن**

#### **الحركة فيما لا تنوين في مفرده**

ونقل الرضي عن سيبويه قوله: ((النون عوض من حركة الواحد وتنوينه معا، لأن حروف المد عنده حروف إعراب امتنعت من الحركة فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة، والحركة وإن كانت مقدرة على الحروف عند بعض أصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم، ثم

(١) شرح المفصل ٤/١٤٥، ١٤٦.

(٢) شرح الأشموني ٤٢/١.

إنه رجح جانب الحركة مع اللام، أي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منهما، فثبت معها ثبات الحركة، وجانب التتوين مع الإضافة فحذف معها حذف التتوين، فهي في نحو: جاءني رجلان يا فتى عوض منهما وهو الأصل، وفي الرجلان عوض من الحركة فقط، وفي رجلا زيد من التتوين فقط، وفي رجلان وقفا ليس عوضا منهما ولا من أحدهما، وفي نحو: يا زيدان، ولا رجلين: عوض من حركة البناء فقط. وفيما قال بعد لأن حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة، مغنية عن التعويض من الحركة))<sup>(١)</sup>.

وذهب ابن جني<sup>(٢)</sup> - كما سيأتي إيضاحه لاحقا - إلى أنها عوض من الحركة والتتوين فيما وجدا في مفرده، ومن الحركة فقط فيما لا تتوين في مفرده كمشى ما لا ينصرف، ومن التتوين فقط فيما لا حركة في مفرده، كعصا، وقاض، وغير عوض فيما خلا عنهما، كمشى حبلى، وهذا، والذي.

وقد حاول ابن جني الجمع بين الأقوال المتفرقة القائلة بأن هذه النون عوض وذلك على ثلاثة مواضع:

الأول: موضع تكون فيه النون عوضا من الحركة والتتوين جميعا، وذلك إذا كان الاسم متمكنا غير مضاف ولا معرف بآل، مثل رجلان.

(١) شرح الرضي على الكافية ٨٨/١.

(٢) كتاب علل التشبية لابن جني، ص ٨٠ - ٨٤.

الثاني: موضع تكون فيه النون عوضا من الحركة وحدها، وذلك إذا كان الاسم معرّفا بأل نحو: الرجال.

الثالث: موضع تكون فيه النون عوضا من التنوين وحده، وذلك إذا كان الاسم مضافا.

وأرى أن هذا التقسيم أضعف الاستدلال من جهة عدم ثباته على قول واحد في ضبط القاعدة لإيضاح سبب الإتيان بهذه النون، فيستبعد أن يكون العربي أراد ذلك. وعلى الرغم من ذلك فإن الإشكال ما زال موجودا.

ويحسن التنبية هنا أن ابن جني تحدث عن نون المشى فحسب، ولا أرى مانعا من قياس نون جمع المذكر السالم على ذلك.

### ٥. التعويض من تنوينين

نقل الرضي<sup>(١)</sup> أن هناك من يقول إن النون عوض من تنوينين في المشى بناء على أن المشى كان في الأصل مفردا مكررا مرتين، وضعف هذا القول جدا، وقال: دون تصحيح هذا القول خرط القتاد، ورده بأنهما مصوغان صيغة اسم مفرد، كـ(كلا)، ورجال، وعشرة، فلا يستحقان إلا تنوينا واحدا لأنه أهدر ذلك التكرير اللفظي.

(١) شرح الرضي على الكافية ٨٩/١.



## ثانيا : دفع التوهم وهو نوعان

يعد دفع التوهم أو رفع التوهم مطلبا نحويا مهما يؤكد الهدف الحقيقي من وضع قواعد النحو العربي، ويعني إزالة اللبس ونفي الاحتمال الوارد في الكلام. وقد دخل دفع التوهم وإزالة اللبس أبوابا كثيرة في النحو من ضمنها باب المثني وجمع المذكر السالم وذلك في الحديث عن السبب في الإتيان بنوني هذين البابين، وإيضاح ذلك فيما سيأتي:

### النوع الأول: دفع توهم الإضافة

ذهب ابن مالك إلى أن سبب الإتيان بنوني المثني والجمع يعود إلى الرغبة في دفع توهم الإضافة<sup>(١)</sup>. وقد وضع مراده الأشموني فقال: ((وقيل لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى، ومررت ببنين كرام))<sup>(٢)</sup>. أي قد يتوهم أن كلمتي خليلان وبنين مضافتان إلى ما بعدهما، فلما لحقتهما النون دلت على عدم إضافتهما إلى ما بعدهما.

ويبدو أن ابن مالك بقوله هذا وما سيأتي بعده أراد الخروج من حصر سبب الإتيان بهاتين النونين في التعويض سواء من الحركة أو التتوين، ولح سببا آخر يدعو إلى الإتيان بهما وهو دفع التوهم.

(١) انظر: الهمع ١/١٦٣. (يخرج من كتب ابن مالك)

(٢) شرح الأشموني ١/٩١.

### النوع الثاني: دفع توهم الإفراد

كما نقل السيوطي عن ابن مالك<sup>(١)</sup> أنه أعاد سبب الإتيان بنون المثني إلى الرغبة في دفع توهم الإفراد في اسم الإشارة، والمقصود، والمنقوص، نحو: هذان الجوزلان<sup>(٢)</sup>، فلولا النون لتوهم أن الكلمتين مفردتان.

قال الأشموني موضحاً: ((ودفع توهم الإفراد نحو جاءني هذان، ومررت بالمهتدين))<sup>(٣)</sup>.

وقد ناقش الصبان هذا الرأي فقال: ((أورد عليه أنه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتنعت إضافة جمع المنقوص جراً نحو مررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد حينئذ. وأجيب بالفرق بأنه في الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون حينئذ ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا في الإيراد على الجر لأنه لا التباس حال النصب لأن ياء المفرد تفتح نصبا وياء الجمع تسكن))<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الهمع ١/١٦٣.

(٢) الجوزلان: مثني جوزل وهو فرخ الحمام. انظر: لسان العرب (جزل).

(٣) شرح الأشموني ١/٩١.

(٤) حاشية الصبان ١/٩١.

### ثالثا: الفرق

نقل السيوطي أن الفراء<sup>(١)</sup> يذهب إلى أن سبب الإتيان بنون المثى هو للتفريق بين المثى المرفوع والمفرد المنصوب الذي زيدت في آخره ألف الوقف، ثم حمل سائر التشية على ذلك. وتوضيح ذلك أنك تقول: رأيت زيدا، ربما يلتبس على السامع فيظن أن زيدا مثى، فجاء بالنون للتفريق بين ما هو مثى مرفوع، وبين ما هو مفرد منصوب. ويتضح لنا ضعف هذا القول لأن الالتباس بين مفرد منصوب بالفتحة ومثى منصوب بالياء وهو بعيد جدا. وضعف الرضي<sup>(٢)</sup> قوله هذا بثبوتها مع لام التعريف، وكذا مع الياء وواو الجمع.

### رابعا: التنوين

نقل الرضي عن بعض الكوفيين أن هذه النون هي التنوين، قال: ((وقال بعض الكوفيين إنه تنوين، حركت للساكنين فقويت بالحركة، وهو ما اخترنا إن أرادوا أنه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام، لا في المعاني الخمسة))<sup>(٣)</sup>.

(١) الهمع ١/١٦٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/٨٩.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١/٨٨. والمقصود بالمعاني الخمسة هي المعاني المشتهرة التي يأتي لأجلها التنوين وهي التمكين والتكبير والتعويض، والمقابلة، والترنم.

ونقل السيوطي<sup>(١)</sup> أن ابن هشام الخضراوي وأبا حيان يريان أن هذه النون هي التنوين نفسه، لأن الأصل بعد تحقق العلامة للتننية والجمع أن تنتقل إليه الحركة والتنوين، فامتتعت الحركة للإعلال، ولم يمتنع التنوين، ولكنه لزم تحريكه لأجل الساكنين فثبت نونا.

كما نقل السيوطي أيضا عن أبي حيان قوله: ((ولا يرد أنه لا تنوين في تننية ما لا ينصرف والمبني، لأننا نقول: لما ثني زال شبه الفعل والحرف، فرجعا إلى الأصل، فعاد التنوين))<sup>(٢)</sup>.

قال الرضي: ((وأما نون المثني والمجموع فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دالا على تمام الكلمة، وأنها غير مضافة، لكن الفرق بينهما أن التنوين مع إفادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام كما مر، بخلاف النون، فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء. وإنما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير، ولا تسقط النون معها لأنها لا تكون للتنكير، وكذا يسقط التنوين في البناء نحو: يا زيد، لا رجل، بخلاف النون في نحو: يا زيدان، ويا زيدون، ولا مسلمين، ولا مسلمين لأنها ليست للتمكن كالتنوين. وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف،

(١) الهمع ١/١٦٤.

(٢) الهمع ١/١٦٤.

بخلاف النون لأنها متحركة، وإسكان المتحرك يكفي في الوقف، وإن كان الحرف الأخير ساكناً فإن كان ذلك بعد حركة الإعراب وهو للتوين فقط حذف بعد الضم الكسر، وقلب ألفا بعد الفتح، لأنه حرف معرض للحذف لعدم لزومه للكلمة، وضعفه بالسكون، والوقف محل التخفيف والحذف، فخففت بعد الفتح بقلبها ألفا لخفة الألف، وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبهما حرف علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما، وإن كان الساكن حرفاً أخيراً من جوهر الكلمة فإن كان حرفاً صحيحاً نحو: ليضرب، ومن وكم بقيت بحالها، وكذا إن كانت ألفا لخفتها نحو: الفتى وحبلى ويخشى وإن كانت واوا أو ياء نحو: القاضى ويرمى ويدعو فالأولى الإثبات، وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف<sup>(١)</sup>.

الرأي الراجح في سبب الإتيان بهاتين النونين في المثنى والجمع مما سبق يتضح لنا تعدد الأقوال الواردة في إيضاح سبب الإتيان بنوني المثنى وجمع المذكر السالم وذلك مسارات مختلفة، بعضها يجنح إلى القول بالتعويض عن حركة المفرد أو التتوين أو هما معا، وبعضها يرى أنهما لدفع توهم الإضافة أو الأفراد أو للفرق، وهناك من النحويين من رأى أنهما هما التتوين نفسه، ويظهر عندي أن القول الراجح هو القول بأن هاتين النونين عوض من التتوين فيما

(١) شرح الرضي على الكافية ١/٨٧، ٨٨.

كانا في مفرده، وطرده قياسهما على ما ليسا في مفرده، وذلك للأسباب الآتية:

١. الحركة الإعرابية في المفرد عوض عنها بالحروف في المثني وجمع المذكر السالم، فأعراب (زيد) في قولنا: جاء زيدٌ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. وإذا قلنا: جاء الزيدان، فإننا نقول في إعرابه: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ فالتعويض عن الحركة الإعرابية يبعدها أن تكون النونان عوضا عنها.

٢. حذف هاتين النونين في الإضافة يبعدهما أن يكونا عوضين من الحركة الإعرابية لأنها لا تحذف، ويقربهما من الشبه بالتنوين لأنه يحذف لأجل الإضافة.

٣. اتصال النونين بعلامات الإعراب في المثني وجمع المذكر السالم كاتصال التنوين بعلامة الإعراب في المفرد كما يتضح في المثال السابق.

٤. أن التنوين نون أيضا مثل نوني المثني وجمع المذكر السالم، وإن كانت بقيت على سكونها وتحركت النونان الأخريان لمنع التقاء ساكنين.

٥. نظرا لكون هاتين النونين لا تدلان على التنكير الذي يدل عليه التنوين صحبتا الألف واللام الدالة على التعريف.

٦. تثبت هاتان النونان مع الأسماء التي لا تتوين فيها كالمنادى المثى أو جمع المذكر السالم إذا كان مفردا معرفة، واسم لا النافية للجنس، والأسماء الممنوعة من الصرف بناء على أن الأصل في هذه الأسماء دخول التتوين عليها لكنها منعت منه لأسباب طارئة. إلى جانب أن التتوين يدخل الأسماء ليفرق بين ما بقي منها على أصالته وما دخله شبه الفعل، والتثنية والجمع أزالا شبه الاسم بالفعل فلم يمنع ذلك دخولهما.

وسنجري في ختام هذا البحث دراسة مقارنة تفصيلية بين نوني المثى وجمع المذكر السالم والتتوين في أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

\* \* \*

## المبحث الثاني: حركة نوني المثني والجمع

### أولاً: كسر نون المثني وفتح نون الجمع

الشائع في حركة نون المثني الكسر وفي نون جمع المذكر السالم الفتح، ويبدو أن الأصل في هاتين النونين أن تكونا ساكنتين كنون التنوين إلا أنهما حركتا لالتقاء الساكنين، وكسرت نون المثني، وفتحت نون الجمع للمخالفة والفرق بينهما<sup>(١)</sup>.  
ورأى الرضي<sup>(٢)</sup> أن سبب كسر نون المثني لكونها تنوينا ساكنا في الأصل، والأصل في تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر لما يجيء في التصريف، وفتحت النون في الجمع للفرق، فحصل الاعتدال في المثني بخفة الألف وثقل الكسرة، وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة.

والشائع في نون المثني أن تكون مكسورة، ومذهب البصريين أنه لا يجوز في النون إلا الكسر مطلقاً<sup>(٣)</sup>، وعلّة تحريكها لئلا يلتقي ساكنان، وحركت بالكسر لخفة المثني، وثقل الكسر كما قال السيوطي<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر الهمع ١/١٦٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/٨٥.

(٣) الارتشاف ٢/٥٥٦.

(٤) الهمع ١/١٦٤.



ورأى الشلوبين أن علة كسرها هي إرادة الفرق بينها وبين نون جمع المذكر السالم، لأنه يرى أنه إذا التقى ساكنان أولهما ألف فالأصل تحريك الثاني بالفتح<sup>(١)</sup>.

وتوسع الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي في بيان ذلك فقال: ((فإن قيل: ولم كان حركة اجتماع الساكنين بالكسر دون الضم والفتح؟ قيل له: إنما كان كذلك لأن الضم والفتح قد يكونان إعراباً ولا تتوين معهما، والكسر لا يكون إعراباً إلا ومعه تتوين، أو ما يقوم مقام التتوين من الإضافة أو الألف واللام، فلما اضطرروا إلى التحريك حركوه بحركة لا يتوهم أنها إعراب. وجواب آخر: وهو أن الساكن يشاكل الجزم، فإذا اضطررنا إلى تحريكه حركناه بحركة ضده الذي هو الجر))<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: فتح نون المثني وكسر نون الجمع

ورد عن العرب فتح نون المثني وكسر نون الجمع فليل هو لغة، وقيل: فتح نون المثني لغة وكسر نون الجمع ضرورة، وقيل ذلك خاص بحالة الياء فيهما بخلاف الرفع وعليه أبوحيان<sup>(٣)</sup>.

(١) تعليق الفرائد ١/١٩٤.

(٢) البيان في شرح اللمع، ص ٧٥.

(٣) انظر الهمع ١/١٦٤.

وأجاز الكسائي<sup>(١)</sup> والضراء<sup>(٢)</sup> فتح نون المثني مع الياء، ونقل السيوطي تجويز أبي حيان ذلك كما مر آنفا. وذهب الكسائي إلى أنها لغة لبني زياد بن فقعس<sup>(٣)</sup>، ورأى الضراء أنها لغة لبني أسد، ونصا على أن الفتح لا يجوز مع الألف، وأجاز ذلك بعضهم<sup>(٤)</sup>.

ومن أمثلة ذلك:

يَا رَبَّ خَالَ لِكَ مِنْ عُرَيْنِهِ ❖❖ حَجَّ عَلَى قَلْبِيَّسٍ جُوَيْنِهِ  
فَعَلَّيْتُهُ لَا تَنْقُضِي شَهْرَيْنِهِ ❖❖ شَهْرِي رَيْعٍ وَجُمَادِيَيْنِهِ<sup>(٥)</sup>

والشاهد فيه فتح نون المثني في كلمتي شهرين وجماديين.  
وقوله<sup>(٦)</sup>:

(١) المساعد ٣٩/١، وتعليق الفرائد ١٩٤/١، والارتشاف ٥٥٦/٢.

(٢) انظر: شرح السيرافي للكتاب ٢٣٥/١، والمساعد ٣٩/١، وتعليق الفرائد ١٩٤/١، والارتشاف ٥٥٦/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/١.

(٤) الارتشاف ٥٥٦/٢.

(٥) روى قطرب هذا الرجز لامرأة من فقعس، انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٥٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٤، والمخصص ١١٤/١٥، والخزانة ١٢٨/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٧. وقُلْبِيَّسٍ تصغير قلوب وهي الناقة الشابة، وجوينة تصغير جون وهي الناقة السوداء، والشاهد فيه فتح نون المثني شهرين وجماديين قبل هاء السكت.

(٦) بيت من الطويل لحميد بن ثور، انظر: ديوانه ٥٥، ومعاني القرآن للضراء ٤٢٣/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٠/١، وشرح المفصل ١٤١/٤، والخزانة ٤٥٨/٧، والمقاصد النحوية ١٧٧/١.

عَلَى أَحُوذِيِّينَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ ❖❖ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغَيْبُ

والشاهد في البيت فتح نون المثنى أحوذيين.

وقيد ابن عصفور فتح النون في المثنى بحالة النصب والخفض،  
وبحالة النصب فقط في لغة من ألزم المثنى الألف في جميع الأحوال،  
وقال<sup>(١)</sup>: وأجاز بعضهم فتحها مع الألف، واستدل بقوله<sup>(٢)</sup>:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيْدَ وَالْعَيْنَانَا ❖❖ وَمَنْخَرِيْنَ أَشْبَهَا ظُبْيَانَا

ورأى ابن عصفور<sup>(٣)</sup> أن هذا البيت لا حجة فيه لأنه لا يعرف  
قائله. ونقل الدماميني عن ابن هشام أنه قال عن عدم قبول هذا  
البيت: ((وهذا عندي مردود (يريد إنكار ابن عصفور البيت)، لأن  
أبا زيد هو الثقة فيما ينقل، وقد كاد أبو علي يصلي بنوادره، وهذا  
البيت ثابت فوجب اطراح قول منكره))<sup>(٤)</sup>.

إلا أن الدماميني<sup>(٥)</sup> ضَعَّفَ الاستشهاد بهذا البيت لأن الشاعر أتى  
بكلمة منخرين بكسر النون على الأصل، واستدل بذلك على أن

(١) شرح الجمل ١/١٥٠.

(٢) رجز أنشده المفضل لرجل من بني ضبة كما في النوادر لأبي زيد ١٦٨، وقيل مصنوع.

انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٠، وسر صناعة الإعراب ٦٤٦، والمقاصد

النحوية للعينى ١/١٨٦، التصريح ١/٧٨، والخزانة ٣/٢٣٦، ديوان رؤبة ١٨٧.

(٣) شرح الجمل ١/١٥٠.

(٤) تعليق الفرائد ١/١٩٦.

(٥) تعليق الفرائد ١/١٩٧.

أصحاب هذه اللغة لا يلتزمون بها ، بل تارة يستعملون المثني بالألف مطلقا ، وتارة كاستعمال الجماعة.

وقد توسع أبو علي الفارسي في بيان وجوه فتح نون المثني فقال: ((فتحريك النون بالفتح يحتمل غير وجه: منها أن حركتها لما كانت لالتقاء الساكنين، ورأى التحريك في التقائهما في المنفصل والمتصل لا يحرك بضرب واحد من الحركة، جعل التنثية مثل ذلك... ويجوز أن يكون شبه التنثية بالجمع لما رأهم يقولون: مضت سنون، ويقولون: مضت سنين... ويجوز أن يكون شبه غير العلم بالعلم، ألا ترى أن النحويين قد أجازوا في رجل يسمى بتنثية أن يجعلوا النون حرف الإعراب فيقولوا: هذا زيدان))<sup>(١)</sup>.

وفتح نون المثني خاص بالمثني دون ما ألحق به كما صرح بذلك الشاطبي، حيث قال: ((قول الناظم: ونون ما ثني والملحق به بعكس ذلك استعملوه: يقتضي أن الفتح قد سمع فيما ألحق بالمثني وهو اثان واثتان، كما كان مسموعا فيما لحق بالمجموع، ولم يحكه أحد من النحويين في اثنين ولا اثنتين، ولا فيما أشبههما فيما أعلم، فكان الأولى أن يخص القليل بما ثني وحده))<sup>(٢)</sup>.

وكسر نون جمع المذكر السالم جائز في الشعر بعد الياء كقوله:

(١) كتاب الشعر ١/١٢٣، ١٢٤.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١/٢٠٦.

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ ❖❖ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

وقوله:

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي ❖❖ وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

### ثالثا: ضم نون المثني

نقل ابن جني<sup>(١)</sup> عن بعض العرب أنهم يضمون نون المثني نحو الزيدان والعمران، وهو شاذ لا يقاس عليه. وقال الشيباني: ضم نون التثنية لغة، وحكى: هما خيلان<sup>(٢)</sup>.

قال الدماميني: ((وأطلق، (أي مع الألف أو الياء)، وقيده بعضهم بكون النون بعد الألف))<sup>(٣)</sup>. ونص أبو حيان<sup>(٤)</sup> على أنه يكون مع الألف لا مع الياء، لأنها شبّهت بألف غضبان وعثمان. ومن شواهد ذلك ما نقل عن فاطمة - رضي الله عنها - أنها قالت: يا حسنان، يا حسينان. وأنشد أبو عمر الزاهد غلام ثعلب في كتاب اليواقيت:

يَا أَبَتَا أَرْقِنِي الْقِدَّانُ ❖❖ فَالنَّوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ<sup>(٥)</sup>

(١) تعليق الفرائد ١٩٧/١.

(٢) تعليق الفرائد ١٩٧/١.

(٣) تعليق الفرائد ١٩٧/١.

(٤) الارتشاف ٥٥٦/٢.

(٥) بيت لرؤبة بن العجاج الباهلي وليس السعدي، انظره في: التصريح ٧٨/١، والهمع

٤٩/١، والأشموني ٩١/١، والخزانة ٤٤/١، والدرر ٢٢/١.

### رابعاً: تشديد نون المثني مع الكسر

وردت نون المثني مشددة مع الكسر في اسمي الإشارة (هذان وهاتان)، واسمي الموصول (اللذان واللتان) في ست آيات من القرآن الكريم هي ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَتَادُوهُمَا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿أَرَأَيْتُمُ الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿هَٰذَانِ خَصَمَانِ أَحْضَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿فَذَنُوكَ بُرْهَنَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾<sup>(٦)</sup> قرأ بذلك أبو عمرو وابن كثير ورويس عن ابن يعقوب<sup>(٧)</sup>.

ونسب ابن هشام تشديد النون فيهما إلى تميم وقيس، قال: ((وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضا من المحذوف أو تأكيدا للفرق، ولا يختص ذلك بحالة الرفع خلافا للبصريين لأنه قرئ في السبع بذلك))<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة النساء، الآية: ١٦.

(٢) سورة فصلت، الآية: ٢٩.

(٣) سورة طه، الآية: ٦٣.

(٤) سورة الحج، الآية: ١٩.

(٥) سورة القصص، الآية: ٢٧.

(٦) سورة القصص، الآية: ٣٢.

(٧) انظر: السبعة في القراءات، ص: ٢٢٩، ومعاني القراءات ٣٩٦/١، والإقناع، ص:

٣١٤، وتحبير التيسير، ص: ٣٢٦.

(٨) أوضح المسالك ١٢٧/١.

وقد ورد خلاف بين النحويين في توجيه تشديد النون هنا، فذهب ابن خالويه<sup>(١)</sup> وابن جني<sup>(٢)</sup> وابن مالك<sup>(٣)</sup> وابن هشام<sup>(٤)</sup> إلى أن السبب هو تعويض الياء المحذوفة من اسمي الموصول، والألف المحذوف من اسمي الإشارة. قال ابن أبي مريم<sup>(٥)</sup> موضحاً: ((اللذان قياس أصله (الذيان)، وكذلك هذان قياسه في الأصل (هاذيان)، لكنهم لما رأوا الياء والألف لا يجتمعان وهما ساكنان مع ألف التشية فحذفوا الياء والألف الساكنين، وهؤلاء القراء عوضوا من المحذوف<sup>(٦)</sup> الذي هو الياء والألف نونا، وأدغموها في نون التشية فبقي هذان (واللذان))<sup>(٧)</sup>. وقال السمين الحلبي: ((حق ياء الذي والتي أن تثبت في التشية ولكنهم حذفوها إما لأن هذه تشية على غير قياس، لأن المبهمات لا تشي حقيقة، إذ لا يثني إلا ما ينكر، والمبهمات لا تتكرر، فجعلوا الحذف منبهة على هذا))<sup>(٨)</sup>.

(١) الحجة في القراءات السبع، ص: ١٢١.

(٢) سر صناعة الإعراب، ص: ١٥٢.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٤٢٢/١.

(٤) أوضح المسالك ١٢٧/١.

(٥) هو: نصر بن علي الشيرازي الفسوي النحوي، من أئمة التفسير والقراءات واللغة، توفي سنة ٥٦٥هـ.

(٦) القراءة سنة متبعة تنقل بالرواية.

(٧) الموضح في وجوه القراءات وعللها، ص: ٤٠٩.

(٨) الدر المصون ٦٢١/٣.

ونقل ابن عاشور<sup>(١)</sup> أن بعض النحويين يرى أن تضعيف النون فيهما تعويض عن الألف المحذوفة من ذا وتا.

ويرى الزمخشري أن تشديد النون فيهما تعويض عن لام البعد التي تلحق اسم الإشارة؛ قال: ((فالمخفف مثني ذلك، والمشدد مثني ذلك))<sup>(٢)</sup>.

ونقل النحاس<sup>(٣)</sup> أن تشديد النون للفرق بين تثنية الاسم القابل للتكثير وتثنية الاسم المبهم، فالأول تسقط نونه في الإضافة، أما الثاني فلا يقع مضافا أصلا ونونه ثابتة. والجوهري<sup>(٤)</sup> يرى أن تشديد النون هو تكثير وتوكيد للاسم وجبر لنقصه لكونه بقي على حرف واحد.

### خامسا: الإعراب على نوني المثني وجمع المذكر السالم

نقل أبو حيان<sup>(٥)</sup> أن من العرب من يجعل الإعراب في النون، فعلى هذا يفتح مع الياء نصبا، ويكسر جرا.

وقد يكون من شواهد ما نقل عن فاطمة رضي الله عنها: ((يا حسنان، يا حسينان))، وما نقله الشيباني: هما خيلان. وقوله:

يَا أَبَتَا أَرَقِّنِي الْقِدَّانُ ❖❖ فَاَلنَّوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ<sup>(٦)</sup>

(١) التحرير والتنوير ١١٥/٢١.

(٢) الكشاف، ص ٨٠٠.

(٣) إعراب القرآن ١٦٢/٣.

(٤) الصحاح ٢٥٥٠/٦.

(٥) الارتشاف ٥٥٧/٢.

(٦) بيت لرؤبة بن العجاج الباهلي وقد سبق تخريجه.



ويمكن بناء على هذا الرأي أن يقال: جاء الطالبان، ورأيت الطالبان، وسلمت على الطالبان.

ويمكن أن يحمل على ظهور الإعراب على نون جمع المذكر السالم قوله:

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي ❖❖ وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ<sup>(١)</sup>

حيث يمكن أن يقال: إن كلمة (الأربعين) مجرورة بإضافة (حد) إليها، وعلامة جرّها الكسرة الظاهرة على النون.

وورد عن بعض العرب إلزام جمع المذكر السالم الواو وجعل الإعراب على النون نحو زيتون<sup>(٢)</sup>. فيقولون: هؤلاء بنون، ورأيت بنيناً، ومررت ببنين.



(١) سبق تخريج البيت.

(٢) الارتشاف ٥٧٩/٢.



### المبحث الثالث: حذف نوني التثنية والجمع

الأصل في هاتين النونين البقاء، ولكن نقل النحويون خمسة أسباب لحذفهما، وتعود معظم الأسباب الداعية إلى حذف النون إلى الإضافة، إما لوجودها حقيقة، أو لوجود ما يشبهها، أو لتقديرها، وذكروا أيضا أنها تحذف لأجل تقصير الصلة، كما نقل النحويون أن هناك من العرب من يحذفها في السعة؛ أي دون سبب واضح. ويلحظ أن حذف هاتين النونين من أقوى أوجه الشبه الجامعة بينهما وبين التتوين، لأن التتوين يحذف للإضافة إما لوجودها حقيقة أو لوجود ما يشبهها أو لتقديرها كما سيأتي تفصيله.

#### أولا: الحذف للإضافة

ذكرنا فيما سبق أقوالا متعددة في سبب الإتيان بهاتين النونين، وكان من ضمن هذه الأقوال أنه أتى بهما لأنهما تشبهان التتوين في المفرد، ومن أوجه الشبه بينهما وبين التتوين هو حذفهما عند الإضافة، حيث يحذف التتوين عند إضافة الاسم المفرد، مثل: هذا طالبٌ، هذا طالبٌ علمٍ، كما تحذف هاتان النونان عند الإضافة، مثل: هذان طالبا علم، وهؤلاء معلمو المدرسة.

قال سيبويه: ((وإذا تثبت أو جمعت فأثبت النون قلت: هذان الضاربان زيدا، وهؤلاء الضاربون الرجل، ولا يكون فيه غير هذا لأن النون ثابتة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ وَالْمُؤْتُونَ﴾

الرَّكُوءَةَ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ ... وإن كفت النون جررت وصار الاسم داخلا في الجار وبدلا من النون، لأن النون لا تعاقب الألف واللام، لأنه لا يكون واحدا معروفا ثم يثنى، فالتنوين قبل الألف واللام، لأن المعرفة بعد النكرة، فالنون مكفوفة والمعنى ثبات النون))<sup>(٢)</sup>.

قال السيرافي: ((وقوله - أي سيبويه - لأن النون لا تعاقب الألف واللام يعني أن النون توجد مع الألف واللام، فجازت الإضافة بإسقاطها مع الألف واللام، وكانت مخالفة للتنوين، إذ كان لا يوجد مع الألف واللام. وقوله: لأنه لا يكون واحدا معروفا ثم يثنى، يعني أن التشية لحقت المنكور ودخلت عليه، وكان المنكور منونا، فجعلت النون في التشية عوضا من الحركة والتنوين، ثم دخلت الألف واللام على المثني الذي قد ثبت فيه النون فلم تحذف لقوتها))<sup>(٣)</sup>.

وقال أبوحيان: ((حذف هذه النون للإضافة كثير))<sup>(٤)</sup>، ويعني بذلك أن أكثر أسباب حذف هذه النون يعود إلى الإضافة، ولا يمكن أن يعني به أن النون لا تحذف في حال الإضافة قليلا لأنه لم يرد دليل على ذلك.

(١) سورة النساء، الآية: ١٦٢.

(٢) الكتاب ١/١٨٣، ١٨٤.

(٣) شرح الكتاب ٤/٨٤.

(٤) الارتشاف ٢/٥٥٧.

قال ابن يعيش: ((وتسقط نون التنثية للإضافة... وذلك أن النون عوض من الحركة والتنوين، والتنوين لا يثبت مع الإضافة، فكذلك ما هو بدل منه))<sup>(١)</sup>.

وقد وجدها ابن يعيش فرصة ملائمة للتوسع في الحديث عن العلاقة القوية بين التنوين ونون المثى في الحديث عن الإضافة، فتطرق إلى إيضاح سبب حذف هذه النون في الإضافة مع أنها عوض من التنوين والحركة معا وهما لا يحذفان معا عند الإضافة، فقال: ((إنه لما تثبت النون مع الألف واللام في نحو الرجلان والغلامان، مع أن أحد بدليها وهو التنوين لا يثبت معهما حذفت مع الإضافة، مع أن أحد بدليها وهو الحركة لا يحذف كان ذلك لضرب من التعادل والتقاص. فإن قيل: فهلا ثبتت مع الإضافة، وحذفت مع الألف واللام؟ قيل: المضاف إليه محل التنوين آخرا، ومحل الألف واللام أولا، فكان حذف النون مع الإضافة أولى لوجود ما يقوم مقامه ويحل محله. ووجه ثان، وهو أن المضاف والمضاف إليه كاسم واحد، والنون والتنوين يفصلان الكلمة عما بعدهما، والألف واللام تفصل الكلمة أيضا لأنهما يمنعان إضافة ما يدخلان عليه، كفصل النون والتنوين فكان زيادة النون مع الألف واللام فيه تأكيد لمعناها، ومع الإضافة نقص للغرض بالإضافة، ومع ذلك لو حذفوها مع الألف واللام ربما وقعوا في لبس، لأنهم قد يلحقون

(١) شرح المفصل ٤/١٤٥.

الواحد المنصوب ألف الإطلاق في القوافي، وفي أواخر الآي نحو قوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَا﴾<sup>(١)</sup>، و﴿وَتَطْنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو قول الشاعر:

أَقْلِي اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا<sup>(٣)</sup> .....

فلو أسقطوا النون في حال دخول الألف واللام لم يعلم أواحد هو أم مثني<sup>(٤)</sup>.

وغني عن القول أن هذه النون يمتنع حذفها في اسمي الإشارة هذان، وهاتان، واسمي الموصول اللذان واللتان، وذلك لأن هذه الكلمات لا تضاف.

### ثانياً: الحذف لشبه الإضافة

ذكر النحويون أن نوني المثني والجمع تحذفان لشبه الإضافة<sup>(٥)</sup>، وذلك بأن يكون هناك اتصال وثيق بين الكلمة المثناة والمجموعة والكلمة التي بعدها كالاتصال الذي بين المضاف والمضاف إليه، فتحذف النون بناء على هذا الشبه الوثيق بين التركيبين.

(١) سورة الأحزاب ٦٧.

(٢) سورة الأحزاب ١٠.

(٣) صدر بيت من قصيدة لجرير يمدح فيها قبيلتي ثعلبة ورياح، انظر: ديوان جرير، ص ٦٦، والكتاب لسيبويه ٥٢/١، ٤٨٩، وأمالي ابن الشجري ٣٣١/١، ٣١٧/٢، والأشموني ١٩٠/١، والعيني ٥٣٣/٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٤، ١٤٦.

(٥) انظر المغني ٦٤٣/٢.

وقد ذكروا لحذفها لشبه الإضافة في نحو: اثني عشر، واثنى عشرة، وفي لا غلامي لك على مذهب من يرى ذلك<sup>(١)</sup>. قال سيبويه: ((وترك النون في لا يدي بها لك قول يونس... وإثبات النون قول الخليل رحمه الله))<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: الحذف لتقدير الإضافة

ومفهومه أن تحذف هاتان النونان على تقدير أن الكلمتين المتصلتين بهما هاتان النونان مضافتان إلى كلمتين بعدهما، ومعنى ذلك أن الإضافة تحذف هاتين النونين حقيقة وتقديراً. وقد ذكر ابن هشام اللخمي<sup>(٣)</sup> أن نون المثى تحذف لتقدير الإضافة في نحو: رأيت يدي ورجلي زيد. وفي لبيك وأخواته على مذهب الأعلام<sup>(٤)</sup>.

وقد نقل خالد الأزهري<sup>(٥)</sup> أن الأعلام يرى أن الكاف في لبيك وأخواته حرف خطاب لا موضع له من الإعراب كما هي في اسم الإشارة ذلك، ولكن النحويين ردوا قوله هذا بجملة من الردود منها

(١) للتوسع في موضوع شبه المضاف في باب لا النافية للجنس ينظر بحث: لا النافية للجنس في القرآن الكريم، إلهام عبدالكريم يعقوب، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العدد ٣، سنة ٢٠١٠م، ص ٤٤٤ - ٥١٢.

(٢) الكتاب ٢٨٠/١، ٢٨١.

(٣) الارتشاف ٥٥٧/٢.

(٤) النكت على سيبويه ٣٨٦/١، والهمع ٤٩/١.

(٥) التصريح ١٤٥/١.

ورود قولهم: (لبيه)، بإضافتها إلى الهاء ما يعني أن الكاف ضمير وليست حرف خطاب، وكذلك قول الشاعر:

دعوتُ لما نابني مسوراً ❖❖ فلبّي فلبّي يدَي مسور<sup>(١)</sup>

وبحذفهم النون في نحو لبي لأجل هذه الكاف ولم يحذفوها في ذانك كما حذفوها في ذلك، وبأن كاف الخطاب لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف.

وأجاب عنه مؤيدوه<sup>(٢)</sup> من النحويين بأن إضافة (لبي) إلى ضمير الغيبة شاذة، ومنه قول الشاعر:

لقلت لبيه لمن يدعوني.

كما شذت إضافتها إلى الاسم الظاهر كما في البيت الذي أنشده سيبويه: فلبى فلبى يدي مسور.

أما أخوات لبيك فهي: سعديك وحنانيك ودواليك وهذا ذيك. وهي ملازمة للإضافة إلى الضمير.

ومذهب سيبويه<sup>(٣)</sup> أن لبيك مثني، وأنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف، وأن تشيته المقصود بها التكثير، فهو على هذا ملحق بالمثني كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوَّجَعُ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup>، أي كرات، وليس المراد مرتين.

(١) من شواهد الكتاب لسيبويه ١٧٦/١، وانظره أيضا في: المحتسب ٨٧/١، وشرح

المفصل لابن يعيش ١١٩/١، والخزانة ٢٦٨/١، والهمع ١٩٠/١.

(٢) انظر السابق، الجزء نفسه، والصفحة نفسها.

(٣) الكتاب ٣٥٢/١.

(٤) سورة الملك، من الآية: ٤.



ومذهب يونس<sup>(١)</sup> أن (لبى) ليس مثتى، وأن أصله لبي، وأنه مقصور قلبت ألفه ياء مع المضمرة كما قلبت ألف لدى وعلى مع الضمير في لديه وعليه. ورد عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لم تتقلب ألفه مع الظاهر ياء كما لا تتقلب ألف لدى وعلى.

والذي عليه معظم النحويين أن الكاف في لبيك وأخواتها اسم لقيام الاسم مقامها لأن الاسم إنما يقوم مقامه اسم، ولحذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها في ذانك وتانك ففي ذلك دليل على أنها اسم مضاف إليه، وبأنها أي الكاف الحرفية لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف.

#### رابعاً: الحذف لتقصير الصلة

ويجوز حذف نون المثتى لتقصير الصلة مطلقاً على مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup>، والفراء<sup>(٣)</sup>، خلافاً للمبرد<sup>(٤)</sup> الذي قصر ذلك على اسمي الموصول: اللذان واللتان<sup>(٥)</sup>، ولا يجيزه في نحو: الضاربا. ومن ذلك قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

(١) الكتاب ٣٥١/١.

(٢) الكتاب ١٨٦/١.

(٣) انظر: الهمع ٤٩/١.

(٤) المقتضب ٤/١٤٦، ١٤٧.

(٥) حذف نون التثنية من الاسم الموصول لغة لبني الحارث وبعض ربيعة، وإثباتها فيهما لغة الحجاز وأسد. انظر: الارتشاف ٥٥٧/٢.

(٦) انظر: كتاب الشعر للفارسي ١/١٢٤، والمساعد ١/٤٠.

خليلي ما إن أنتما الصادقا ❖❖ إذا خفتما فيه عدولا وواشيا

وقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

أبني كُليبٍ إنَّ عَمِّيَّ اللَّذَّا ❖❖ قَتَلَا الملوكَ وَفَكَكَّا

قال الدماميني<sup>(٢)</sup> إيراد هذا البيت شاهدا على تقصير الصلة

سهو، إذ الذي فيه إنما هو تقصير الموصول لا الصلة. والصحيح في رأيي أن تقصير الموصول تقصير للصلة أيضا.

### خامسا: الحذف لأجل اللام الساكنة

ذكر ابن هشام في المغني<sup>(٣)</sup> أن نون الجمع تحذف قليلا لأجل

اللام الساكنة الواردة بعدها مستشهدا بقراءة: ﴿لَذَائِقُوا الْعَذَابِ﴾<sup>(٤)</sup>

بنصب العذاب، حيث الأصل لذائقون العذاب، لكن النون حذفت لأجل اللام الساكنة بعدها.

(١) البيت للأخطل التغلبي، انظر: ديوانه ١٠٨، ونقائض جرير والأخطل ٧٣، والكتاب ١٨٦/١، وكتاب الشعر للفارسي ١٢٥/١، والعسكريات ٢٨١، والمنصف ٦٧/١، وشرح الحماسة ٧٩، والتبصرة ٢٢٣، وأمالي ابن الشجري ٣٠٦/٢، والخزانة ٦/٦، وشرح أبيات المغني ١٨١/٤.

(٢) تعليق الفرائد ٢٠٢/١.

(٣) ٦٤٣/٢.

(٤) سورة الصافات، من الآية: ٣٨. وقد قرأ بها أبو السمال وأبان، ينظر: معجم القراءات للخطيب ٢٣/٨.

**سادسا: الحذف للضرورة**

تحذف نون المثنى والجمع فيما سوى ما ذكر ضرورة عند البصريين، ومن أمثلة حذف نون المثنى قوله<sup>(١)</sup> :  
 هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ ❖❖ وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ  
 برواية رفع إيسار ومنة، يريد: هما خطتان. أما برواية جرهما فهو من شواهد الفصل بين المتضايين بإما للضرورة.  
 وقوله<sup>(٢)</sup> :

قَد سَالَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا

بنصب الحيات ورفع القدمين على أنها فاعل لسالم، وأنشده ابن جني وقال: نحن نرويه برفع الحيات ونصب القدماء، ورواه البغداديون بنصب الحيات، وقال: أراد القدمان.  
 كما قال<sup>(٣)</sup> :

كَأَنَّ أذْنِيهِ إِذَا تَشَوْفَا ❖❖ قَادِمَتَا أَوْ قَلَمَا مُحْرَفَا

(١) بيت من الطويل لتأبط شرا، انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٧٩/١، وعبث الوليد ٢٨٧، والخصائص ٤٠٥/٢، والهمع ٤٩/١، والخزانة ٣٥٦/٣، والدرر ٢٢/١.  
 (٢) رجز اختلف في قائله، فنسبه سيبويه (الكتاب ١٤٥/١) إلى عبد بني عبس، ونسبه الأعلام إلى العجاج، وليس في ديوانه، ونسبه العيني إلى أبي حيان الفقعي، أو مساور العبسي، أو الديبيري. انظر: المقتضب ٢٨٣/٣، والخصائص ٤٣٠/٢، والمقاصد ٨٠/٤ - ٨٣، والخزانة ٥٦٩/٤، والمنصف ٦٩/٢.  
 (٣) بيت لمحمد بن ذؤيب بن محجن العماني الفقيمي الحنضلي، انظر: الخصائص ٤٣٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٤٧/٢، والهمع ١٣٤/١، والخزانة ٢٩٢/٤، والدرر ١١٢/١.

أراد: قادمتان أو قلمان محرفان، والذي يرويه تحال أذنيه قادمة أو قلما، فالمعنى تحال كلا من أذنيه.  
وقوله<sup>(١)</sup>:

لَهَا مَثَّتَانِ خَطَاتَا كَمَا ❖ ❖ أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمْرُ

يريد: خطاتان<sup>(٢)</sup>، فحذف النون للضرورة.

وقوله<sup>(٣)</sup>:

لَنَا أَعْنُرُ لُبْنٌ ثَلَاثٌ فَبَعْضُهَا ❖ ❖ لِأَوْلَادِهَا ثِنْتَا وَمَا بَيْنَنَا عَنُرُ

يريد: ثنتان، فحذف النون للضرورة.

وأنشد الكسائي قوله<sup>(٤)</sup>:

يَا حِبُّ قَدْ أَمْسَيْنَا ❖ ❖ وَلَمْ تَتَّامِ الْعَيْنَا

أراد: ولم تتم العينان، فحذف النون للضرورة.

وعلى الرغم من كثرة شواهد حذف نون المثني للضرورة إلا أن ابن عصفور<sup>(٥)</sup> يراه قليلا جدا.

(١) بيت من المتقارب لامرئ القيس في ديوانه، ص ١٦٧، وانظر: المقرب ٢ / ١٨٦، ١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٢٨، خزنة الأدب ٣ / ٣٥٦.

(٢) خاضى البعير إذا كان كثير اللحم صلبه. انظر: شرح الرضي لشافية ابن الحاجب ١ / ١٥٧.

(٣) بيت من الطويل لم يعرف قائله، انظر: الخصائص ٢ / ٤٣٠، الممتع في التصريف، ص ٥٢٧، شرح القصائد السبع؛ للزوزني، ص ٣٠٥.

(٤) من غير نسبة في كتاب الشعر للفارسي ١ / ١٢٥، والتهذيب ٧ / ٥٢١، وضرائر الشعر ٤٨، ١٠٨. والحبُّ هو المحبوب.

(٥) الممتع، ص ٥٢٧.

ومن شواهد حذف نون الجمع قوله<sup>(١)</sup>:

لَوْ كُنْتُمْ مُنْجِدِي حِينَ ❖❖ لَمْ تُعْدَمُوا سَاعِدًا مِنِّي وَلَا

يريد: منجدين، فحذف نون الجمع للضرورة.

وقيد بعضهم حذف هاتين النونين في الضرورة بأمن اللبس<sup>(٢)</sup>.

### سابعاً: الحذف في السعة

أجاز الكسائي<sup>(٣)</sup> حذف نوني المثني والجمع في السعة، فجاءت  
أن يقال عنده: جاء الزيدا. قال أبو حيان<sup>(٤)</sup>: ويشهد له - أي  
للكسائي - ما سمع: بيضتك ثنتا، وبيضي متتا، أي: ثنتان ومئتتان.  
وزاد أبو حيان: وينبغي لمن أجاز حذفها في الضرورة أو في الكلام أن  
لا يؤدي حذفها إلى اللبس، نحو: هذان وهاتان، فلا يجوز قام هذا،  
وأنت تريد هذان.



(١) بيت من البسيط لم يُعرف قائله، ينظر: "الدرر اللوامع" ١ / ٢٤، "همع الهوامع" ١ / ٥٠.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ١ / ١٩٩ - ٢٠١.

(٣) انظر: الارتشاف ٢ / ٥٥٧، والهمع ١ / ٥٠، والخزانة ٧ / ٤٥٩.

(٤) الارتشاف ٢ / ٥٥٧.



## المبحث الرابع: مقارنة بين النونين والتنوين

### أولاً: سبب الإتيان بهن

ذكرنا فيما مضى من هذا البحث أن سبب الإتيان بنونى المثنى وجمع المذكر السالم يعود إلى الرغبة في تعويض المثنى وجمع المذكر السالم عن حذف حركة المفرد أو تنوين المفرد أو هما معا، أو الرغبة في دفع توهم إضافة المثنى أو جمع المذكر السالم اللذين لحقتهما النون، أو دفع توهم إفرادهما كما سبق إيضاحه آنفاً.

أما التنوين فذكر النحويون أن له أقساماً كثيرة أشهرها أربعة<sup>(١)</sup>، وبعد تأمل هذه الأقسام نجد أنها هي سبب الإتيان بالتنوين في الكلمة التي دخل عليها، وهذه الأقسام الأربعة هي:

١. تنوين التمكين: أي أن التنوين يؤتى به هنا للدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف، مثاله: رجلٌ، محمدٌ.

وقد سبق أن أوضحنا بأن نونى المثنى والجمع لا يمكن أن يكونا للتمكين، لأن التشبية والجمع إبعاد للاسم عن الفعل، فليس المثنى والمجموع جمع مذكر سالماً بحاجة إلى ما يدل على تمكنه من الاسمية لهذا السبب.

(١) أوضح المسالك ١٥/١ - ١٩.

٢. تنوين التثنية: وهو التنوين الذي يلحق بعض الأسماء المبنية للدلالة على أنها نكرة مثل: سيبيويه، على أنه نكرة غير معروف. وقد سبق أن أوضحنا أن الرضي قال إن هاتين النونين اللتين تلحقان المثني وجمع المذكر السالم لا تكونان للتثنية مطلقاً<sup>(١)</sup>.

٣. تنوين المقابلة: وهو التنوين الذي يلحق جمع المؤنث السالم، قال ابن هشام<sup>(٢)</sup>: جعلوه في مقابلة النون في مسلمين.

وهنا يجدر بنا التوقف قليلاً لدراسة رأي ابن هشام؛ فابن هشام يرى أن سبب الإتيان بالتنوين في جمع المؤنث السالم هو الرغبة في مقابلة النون الواردة في جمع المذكر السالم، وهذا يعني أن سبب الإتيان بالتنوين هنا هو نون الجمع وليس سبب الإتيان بالنون هو الشبه بالتنوين.

كما يمكن أن يطرح تساؤل مفاده: هل التنوين في كلمة (مسلمة) يخالف التنوين الوارد في كلمة (مسلمات)؟ والجواب: نعم، فهو في كلمة (مسلمة) ونحوها للتمكين، وفي كلمة (مسلمات) ونحوها لمقابلة نون جمع المذكر السالم.

وهل يمكننا أن نقول: إن التنوين في (مسلمات) ونحوها تنوين تمكين؟ الجواب: لا، لأن هذا التنوين يثبت مع التسمية به ك(عرفات)، كما تبقى نون (مسلمين) مع التسمية بهذه الكلمة،

(١) شرح الأشموني ٩١/١.

(٢) أوضح المسالك ١٦/١.



وهذا يدل على أن هذا التتوين ليس تتوين التمكين، لأن تتوين التمكين لا يبقى مع العلتين وهما التعريف والتأنيث، ولهذا لو سمي بمسلمة أو عرفة زال تتوينهما ومنعا من الصرف للتعريف والتأنيث. وهل يمكننا أن نقول: إن التتوين في كلمة (مسلمة) ونحوها أتى به لمقابلة النون في المثني؟ الجواب: لا، ولم يقل به أحد من النحويين؛ لأن القياس هنا غير وارد لكون المفرد هو الأصل والمثني فرع عنه، أما ما بين الجمعين المذكر والمؤنث فالمذكر هو الأصل والمؤنث فرع عنه، وبناء على ذلك كان التتوين في المؤنث مقابلا للنون في جمع المذكر السالم.

٤. تتوين التعويض: وهو التتوين الذي يلحق الأسماء الممنوعة من الصرف المعتلة الآخر، مثل: جوارٍ، فيكون التتوين تعويضا من الياء (جوارى)، وقد يكون تعويضا عن كلمة مثل: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾<sup>(١)</sup> أي كل إنسان، وعض من جملة في (إذ) كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، أي ويوم تنتصر الروم يفرح المؤمنون، فحذفت هذه الجملة وعضت بالتتوين.

ويمكن أن نطرح سؤالا هنا: هل تأتي نون المثني وجمع المذكر السالم للتعويض في مثل هذه المواضع؟ والجواب يكون كالآتي: الاسم المفرد المنقوص إذا كان منكرا مثل (قاضٍ) فإن ياءه تحذف

(١) سورة الإسراء، الآية: ٨٤.

(٢) سورة الروم، من الآية: ٤.

في الرفع والجر، ومن النحويين من قال إن تنوينها هنا تنوين عوض عن الياء المحذوفة، وإذا ثبنا الكلمة ردت إليها ياؤها فقييل: (قاضيان، وقاضيين) فلا حاجة لها للتعويض لأن الياء مذكورة في المثى، أما إذا جمعت جمع مذكر سألما فتبقى الياء محذوفة فنقول: (قاضون وقاضين)، فماذا عوضنا عن الياء المحذوفة في هذا الجمع؟ الجواب هو النون قياسا على التنوين في مفردها.

ويتضح لنا في ختام هذه المقارنة في سبب الإتيان بالتنوين ونوني المثى والجمع ما يأتي:

١. يوجد خلاف بين التنوين ونوني المثى وجمع المذكر السالم في سبب الإتيان بهن؛ فالتنوين يدخل الأسماء للدلالة على التعريف والتكثير والمقابلة، أما نونا المثى والجمع فلا تدلان على التعريف أو التكثير أو المقابلة.

٢. يوجد تشابه بين التنوين ونون جمع المذكر السالم في الدلالة على التعويض عن حذف حرف من الاسم المفرد المنقوص إذا كان منكرا مثل (قاضي)، فالتنوين في كلمة (قاضي) ونحوها على رأي بعض النحويين للتعويض عن الياء المحذوفة، وعند جمع كلمة (قاضي) جمع مذكر سألما نحو (قاضون، قاضين) تبقى الياء محذوفة وتكون النون عوضا عنها قياسا على مفردها.

## ثانياً : حركتهن

التنوين نون ساكنة، أما نون المثى فمتحركة بالكسر، ونون جمع المذكر السالم متحركة بالفتح، وحركتهما لازمة. وقد سبق أن وضعنا في هذا البحث أن هناك من النحويين من قال: إن الأصل في نوني المثى والجمع السكون كالتنوين، لكنهما تحركتا هروبا من التقاء الساكنين، فألف الرفع وياء النصب والجر في المثى ساكنتان، وواو الرفع وياء النصب والجر في جمع المذكر السالم ساكنتان أيضا، فلزم تحريك نوني المثى والجمع هروبا من التقاء الساكنين. والقول بأن هاتين النونين ساكنتان هو من أوجه الشبه الجامعة بين التنوين وهاتين النونين كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

## ثالثاً : حذفهن

يحذف التنوين لأسباب ذكر منها ابن مالك في ألفيته ثمانية في قوله:

يحذف تنوين لأل والوقف ❖❖ وإضافة ومنع صرف  
وفي الضمير والمنادى واسم لا ❖❖ وعلم ابن له وصف تلا  
والأسباب الداعية إلى حذف التنوين متعددة يمكن إيجازها  
فيما يأتي:

١. يحذف التنوين لأجل إضافة الاسم إلى ما بعده، وذلك لأن التنوين جعل دليلاً على انتهاء الاسم، وحذفه يهيئه للإضافة إلى

اسم بعده يعد من تمامه، فالتنوين يؤذن بالانفصال، وحذفه يؤذن بالاتصال.

٢. يحذف التنوين من أجل شبه الإضافة في نحو: لا مالَ لزيدٍ عندك، إذا لم تقدر اللام مقحمة.

٣. يحذف التنوين للاتصال بالضمير نحو: (هذا ضاربك) فيمن قال: إن (ضارب) غير مضافة إلى الضمير.

٤. يحذف التنوين عند دخول (أل) على الاسم؛ وذلك لأن (أل) في الغالب تفيد التعريف والتنوين يفيد التكبير، ولثقل الألف واللام مع التنوين.

٥. لا يدخل التنوين في الأسماء الممنوعة من الصرف مثل هذه فاطمة.

٦. يحذف التنوين من الاسم إذا كان علما موصوفا بما اتصل به من ابن أو ابنة مضافين إلى علم نحو: زيدُ بن عمرو.

٧. يحذف التنوين عند الوقف على الاسم المنون فلا يظهر التنوين في الكلام.

٨. يحذف التنوين طلبا للخفة نحو حذف التنوين من كلمة (أحد) في قراءة من قرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝﴾.

٩. يحذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله<sup>(١)</sup>:

(١) ينسب هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٨٥/١، ابن جني في الخصائص ٣١١/١، وابن الشجري الأمالي ٣٤٦/١.

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ ❖❖ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

فحذف التتوين من (ذاكر) لسكون اللام بعدها.

وقد سبق أن وضعنا في هذا البحث مواضع حذف نوني المثى وجمع المذكر السالم، واتضح لنا أنهما يتوافقان مع التتوين في مواضع الحذف الآتية:

١. الحذف للإضافة: يحذف التتوين لأجل الإضافة لأن التتوين يدل على اكتمال الاسم وانفصاله عما بعده، وحذف التتوين يهيئه للاتصال بكلمة بعده. وتحذف نونا المثى والجمع لأجل الإضافة أيضا وذلك لتهيئتهما للاتصال بما بعدهما، وهذا وجه من أوجه التشابه الواضحة بين التتوين والنونين.

٢. الحذف لشبه الإضافة: يحذف التتوين لشبه الإضافة، وذلك بأن يكون هناك اتصال وثيق بين الكلمتين المتجاورتين كالاتصال بين المضاف والمضاف إليه، وقد سبق أن وضعنا أن نوني المثى والجمع تحذفان لشبه الإضافة، وهذا من أوجه الشبه الجامعة بينهما وبين التتوين.

٣. يحذف التتوين لشبه الإضافة نحو قطع الله يد ورجل من قالها، وتحذف نون المثى كذلك لشبه الإضافة في نحو هذا: قطع الله يدي ورجلي من قالها كما وضعنا من قبل.

أما أوجه الاختلاف بين التتوين ونوني المثى والجمع في الحذف

فهي:

١. دخول (أل) التعريف على الاسم يحذف التنوين منه، ولا تحذف نونا المثني والجمع لأجله، واستدل عدد من النحويين بهذا على عدم المشابهة بين التنوين ونوني المثني والجمع.
٢. الوقف: يحذف التنوين عند الوقوف على الاسم، ولا تحذف النونان عند الوقف على الاسم الداخلي عليهما. وبه استدل بعض النحويين على عدم القول بأن النونين عوض عن التنوين في المفرد.
٣. التقاء الساكنين: يحذف التنوين من الاسم لأن التنوين نون ساكنة، ولا يحذف التنوين من نوني المثني والجمع لأنهما متحركتان.
٤. يحذف التنوين من الاسم إذا كان علما موصوفا بما اتصل به من ابن أو ابنة مضافين إلى علم، نحو: زيدُ بن عمرو، ولا تحذف النونان في هذا الموضع، الزيدان ابنا عمرو، الزيدون بنو عمرو. وهذا الحذف لا يمكن الاعتداد به في المقارنة بين التنوين والنونين، لأن كلمة (ابن) هي سبب حذف التنوين لكثرة دورانها في الكلام بعكسها إذا تثبت أو جمعت فإنها قليلة الاستعمال مثناة أو مجموعة.
٥. تحذف نون المثني لتقصير الصلة، ولم يرد أن نون التنوين تحذف لذلك.

٦. تحذف نون جمع المذكر السالم لأجل اللام الساكنة في نحو: ﴿لَذَآئِبُهُمُ الْعَذَابِ﴾<sup>(١)</sup> كما ذكرنا آنفاً، ولم يرد أن نون التنوين تحذف لأجل اللام الساكنة.

\* \* \*

---

(١) سورة الصافات، من الآية: ٣٨.





### الغاية والنتائج

اتضح لنا من خلال البحث في أحكام نوني المثى وجمع المذكر السالم وجود أوجه تشابه متعددة بينهما وبين نون التتوين، سواء في سبب الإتيان بهن، أو في سبب حذفهن، أو حتى في حركتهن، وهذا يدعم الآراء النحوية القائلة بأن هاتين النونين امتداد للتتوين في المفرد.

كما عرضنا في هذا البحث أوجه الاختلاف الظاهرة لنا بين التتوين ونوني المثى وجمع المذكر السالم، وأوضحنا أن هذه الاختلافات لا يمكن أن تؤدي إلى رفض القول بأن نوني المثى والجمع امتداد للتتوين في المفرد.

كما أخذنا البحث في هذا الميدان إلى معرفة الشبه الكبير بين نوني المثى وجمع المذكر السالم في كثير من الأحكام النحوية والتي جعلتني أقرنهما معا في كثير من الأحكام النحوية المتشابهة بينهما، وصولا إلى معرفة أوجه الشبه والاختلاف بينهما وبين نون التتوين.

\* \* \*



## المصادر والمراجع

١. إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٠م.
٢. الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر الأنصاري الشهير بابن الباذش، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٣. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٤. ابن كيسان النحوي، محمد بن حمود الدعجاني، جامعة الملك عبدالعزيز ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبوحيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبدالنواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
٦. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
٧. إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.
٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٩. الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن الشاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
١٠. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس.
١١. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي.
١٢. البيان في شرح اللمع، لابن جني، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق الدكتور علاء الدين حموية، دار عمار، عمان الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
١٣. التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبدالله بن علي الصيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، مطبوعات جامعة أم القرى.
١٤. تحبير التيسير في القراءات العشر، لابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق الدكتور أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان للتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
١٥. التحرير والتنوير، للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، (د.ت).
١٦. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين بن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
١٧. التصريح بمضمون التوضيح، خالد زين الدين الأزهري، تحقيق الدكتور عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٨. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق الدكتور محمد بن عبدالرحمن المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٩. التعويض في النحو، د.محمد سامي أحمد، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (١/٢١).
٢٠. تفسير التحرير والتتوير، تأليف محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس.
٢١. تهذيب اللغة، تأليف أبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق الدكتور رياض القاسم، دار المعرفة، لبنان.
٢٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ٢٠٠١م.
٢٣. التوطئة لأعلي الشلوبيني، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت.
٢٤. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار أحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٥. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق وشرح الدكتور عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٢٦. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للشيخ عبدالقادر بن عمر البغدادي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
٢٧. الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢٨. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسامين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد بن محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
٢٩. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
٣٠. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، مصر، دار المعارف.
٣١. ديوان حميد بن ثور، تحقيق عبد العزيز الميمني، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٣٧١هـ / ١٩٥١م، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.
٣٢. ديوان رؤبة، ضمن مجموع أشعار العرب، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار قتيبة للطباعة والنشر، الكويت.
٣٣. السبعة في القراءات لأن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.
٣٤. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٣٥. شرح أبيات مغني اللبيب، صنفه عبد القاهر بن عمر البغدادي، حققه عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى.
٣٦. شرح الأشموني ضمن حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار أحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٧. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (الشرح الكبير)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح.
٣٨. شرح الحماسة للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين، وعبدالسلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٧١هـ/١٩٥١م.
٣٩. شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر.
٤٠. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف أبي محمد عبدالله بن جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة الاستقامة بالقاهرة.
٤١. شرح الشواهد للعيني مطبوع ضمن حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار أحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٤٢. شرح القوائد السبع للزوزني، مطبعة السعادة ١٣٤٠هـ.
٤٣. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة طيبة.
٤٤. شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٤٥. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ضمن حاشية الكتاب.
٤٦. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور هادي نهر، دار اليازوري العلمية، ٢٠٠٩م.

٤٧. شرح متن ملحمة الإعراب للحريري، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ.
٤٨. شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتبني، القاهرة.
٤٩. شرح المقدمة الجزولية للأستاذ أبي علي الشلوبين، تحقيق الدكتور تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض.
٥٠. شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن با بشاذ، تحقيق خالد عبدالكريم.
٥١. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٢. شعر الأخطل، صنعة السكري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأصمعي بحلب ١٣٩٠هـ.
٥٣. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الدكتور الشريف عبدالله بن علي الحسيني البركاتي، دار الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
٥٤. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٥٥. ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت ١٩٨٠م.
٥٦. ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل، عبدالفتاح أحمد الحموز، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.



٥٧. عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد  
البحثري، تحقيق ناديا علي الدولة، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة  
القاهرة في ١٠/٣/١٩٧٦م.
٥٨. علل التثنية لابن جني، تحقيق الدكتور صبح التميمي، مراجعة  
الدكتور رمضان عبدالنواب، مكتبة الثقافة الدينية.
٥٩. كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد  
السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية.
٦٠. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، لأبي علي الفارسي  
الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، تحقيق وشرح الدكتور محمود  
محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى  
١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٦١. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف  
أبي القاسم جار الله الزمخشري، اعتنى به خليل مأمون شيحا، دار  
المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
٦٢. لسان العرب لابن منظور، دار المعارف.
٦٣. اللمع في العربية، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور  
سميح أبو مغلي.
٦٤. المخصص لابن سيده، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، الطبعة  
الأولى ١٣١٦هـ.
٦٥. المرتجل لأبي محمد عبدالله بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق ودراسة  
علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
٦٦. المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد  
الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني بمصر ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.

٦٧. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات، طباعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٦٨. معاني القراءات لأبي منصور الأزهري، تحقيق ودراسة الدكتور عيد مصطفى درويش، والدكتور عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٦٩. معاني القرآن لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور.
٧٠. معجم القراءات، تأليف الدكتور عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
٧١. معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر.
٧٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١.
٧٣. المفصل في علم العربية، تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الطبعة الأولى، ١٣٣٣هـ، مطبعة التقدم، مصر.
٧٤. المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، نشر جامعة أم القرى بالتعاون مع دار إحياء التراث العربي.
٧٥. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين محمود العيني، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٧٦. المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان.

٧٧. المقتضب صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة ١٣٩٩هـ، الطبعة الثانية.
٧٨. المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، بيروت.
٧٩. الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الرابعة، بيروت، دار الآفاق الجديدة.
٨٠. المنصف لابن جني، دار إحياء التراث، ١٩٥٤م.
٨١. الموضح في وجوه القراءات وعللها، لفخر الدين أبي عبدالله نصر بن علي بن محمد الشيرازي المعروف بابن أبي مريم، تحقيق الدكتور عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم في جدة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٨٢. نقائص جرير والأخطل، لأبي تمام، تحقيق أنطون صالحاني اليسوعي، بيروت ١٩٢٢م.
٨٣. النكت على كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، قرأه وضبط نصه الدكتور يحيى مراد، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
٨٤. النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨١م/١٤٠١هـ.
٨٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح الدكتور عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

\* \* \*